



Royaume du Maroc  
Conseil consultatif des droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**27 Septembre 2010**

**27 شتنبر 2010**

## جنوب إفريقيا/المغرب/الصحراء/إعلام المغرب فضل على الدوام الحل السياسي المتفاوض بشأنه لقضية الصحراء (السيد الفاسي الفهري

بريتوريا 18 /9/ ومع/ أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون, السيد الطيب الفاسي الفهري, أن المغرب فضل على الدوام الحل السياسي المتفاوض بشأنه لقضية الصحراء, وذلك تماشيا مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الداعية لاستئناف المفاوضات بين مجموع الأطراف المتنازعة قصد التوصل إلى حل سياسي عادل ومقبول بشكل متبادل وأبرز السيد الفاسي الفهري

الذي حاوره دانييل ماكوكيرا منشط البرنامج الأسبوعي "آي أون أفريكا" (عين على إفريقيا) الذي بثته القناة التلفزيونية الجنوب إفريقية (أفريكا ماجيك) مساء أمس الجمعة, أن "المغرب فضل على الدوام الحل السياسي المتفاوض بشأنه لقضية الصحراء".

كما أكد الوزير أن المغرب يبقى متمسكا بمخططة للحكم الذاتي, الذي أشاد به المجتمع الدولي, والذي يقضي بمنح حكم ذاتي موسع لأقاليمه الجنوبية

وكانت قناة (أفريكا ماجيك) قد بثت, عشية أمس الجمعة, برنامجا خاصا يرصد تاريخ النزاع حول الصحراء المغربية منذ "المسيرة الخضراء" المظفرة حتى المقترح المغربي الأخير القاضي بمنح حكم ذاتي موسع للأقاليم الجنوبية ودعم هذا الربورطاج من 45 دقيقة بشهادات مؤرشفة وحوارات مع مسؤولين مغاربة وباحثين ومسؤولين سابقين من جنوب إفريقيا

كما ألقى البرنامج الضوء على النهوض بثقافة حقوق الإنسان في المغرب, فضلا عن القدرات الاقتصادية للبلاد وفرص الأعمال التي تتيحها المملكة

وكانت وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن, السيدة نزهة الصقلي, ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, السيد أحمد حرزني, قد أبرزتا, في حوارات مع القناة, التقدم الكبير الذي حققته المملكة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وتكريس دولة الحق والقانون

كما تدخل أعضاء آخرون في الحكومة, من بينهم وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة, السيد أحمد رضا الشامي, ووزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة, السيدة أمينة بنخضرة, ووزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية, السيد توفيق احجيرة, بخصوص الأوراش الكبرى المهيكلة التي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالمغرب, والمتمثلة في المشاريع الكبرى لميناء طنجة-المتوسط والمحطة الريحية بملوسة في طنجة والمحطة السياحية "مازاغان بيتش ريزورت" بالجديدة

ت/قد

Rabat, le 26 septembre 2010

## **Le CCDH participe à un atelier africain régional sur «Les mécanismes régionaux africains des droits de l’homme »**

27 – 28 Septembre 2010

Dakar – Sénégal

Le président du Conseil Consultatif des Droits de l’Homme, M.Ahmed Herzenni, participe aux travaux de l’Atelier des Institutions Nationales des Droits de l’Homme (INDH) de l’Afrique de l’Ouest et du Nord qui se tient les 27 et 28 septembre à Dakar, au Sénégal, sur les mécanismes régionaux africains des droits de l’homme.

L’objectif de cette rencontre organisée par le Réseau des Institutions Nationales Africaines des Droits de l’Homme (RINADH), avec le soutien de la Coalition pour l’établissement de la Cour Africaine des Droits de l’Homme et des Peuples (CCAEP), le Bureau du Haut Commissaire des Nations Unies aux Droits de l’Homme (HCDH), le Secrétariat du Commonwealth et l’Organisation Internationale de la Francophonie, est de renforcer et promouvoir une interaction effective des INDH africaines avec les mécanismes régionaux africains de droits de l’homme. Cette rencontre, sera également une occasion de familiariser le leadership des INDH avec les mécanismes régionaux africains des droits de l’homme et leurs différents mandats et modes de mise en application, d’échanger les expériences, les défis et les bonnes pratiques sur les activités des mécanismes régionaux africains des droits de l’homme et de faciliter l’interaction avec les institutions de promotion des droits de l’homme. L’atelier fournira également aux participants l’occasion d’explorer les domaines et les stratégies pour une plus grande implication et un profond engagement des INDH dans les mécanismes régionaux africains des droits de l’homme. Des exposés d’experts, des délibérations en plénière et des discussions en groupe marqueront les travaux de cet atelier qui sera sanctionné par l’adoption d’un plan d’action et des recommandations visant à garantir une plus grande coopération entre les mécanismes régionaux africains des Droits de l’Homme et les INDH.

Pour rappel, le président du CCDH, M.Ahmed Herzenni assure, depuis le 5 novembre 2009, la présidence du Réseau des Institutions Nationales Africaines des Droits de l’Homme (RINADH), pour un mandat de deux ans.

## حرزني يناقش الآليات الإفريقية لحقوق الإنسان

يشترك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أشغال ورشة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغرب وشمال إفريقيا التي ستعقد بالعاصمة السينغالية على مدى يومين ابتداء من يومه الإثنين حول «الآليات الإفريقية الإقليمية لحقوق الإنسان».

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الورشة التي سيكون المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ممثلاً فيها برئيسه أحمد حرزني، تهدف إلى تعزيز وتطوير تفاعل المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان مع الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان.

وأبرز أن هذا اللقاء سيشكل أيضاً مناسبة من أجل انفتاح أكبر لرؤساء ومسؤولي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان ونطاقات اختصاصها وطرق إعمالها، وكذا تبادل التجارب والتحديات وأفضل الممارسات حول أنشطة الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان، فضلاً عن تيسير تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معها.

كما ستمثل هذه الورشة، المنظمة من طرف شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بدعم من التحالف من أجل إنشاء محكمة إفريقية فعالة لحقوق الإنسان والشعوب، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وأمانة الكومنولث والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، فرصة للمشاركين لاكتشاف المجالات والاستراتيجيات الممكنة لضمان إشراك أفضل وانخراط فعلي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان.

## Le CCDH à Dakar

# Atelier sur «les mécanismes régionaux africains des droits de l'Homme»

Le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) participe, du 27 au 28 septembre à Dakar, aux travaux d'une rencontre sur «les mécanismes régionaux africains des droits de l'homme», qui se tient dans le cadre de l'atelier des institutions nationales des droits de l'homme (INDH) de l'Afrique de l'ouest et du nord.

Organisée par le Réseau des institutions nationales africaines des droits de l'homme (RINADH) avec le soutien de la Coalition pour l'établissement de la Cour africaine des droits de l'homme et des peuples (CCAEP), cette rencontre a pour objectif de renforcer et de promouvoir une interaction effective des INDH africaines avec les mécanismes régionaux africains des droits de l'homme, indique dimanche un communiqué du CCDH.

Cet atelier, initié avec le soutien également du bureau du Haut Commissaire des Nations-unies aux droits de l'homme (HCDH), du Secrétariat du Commonwealth et de l'Organisation internationale de la francophonie, sera une occasion de familiariser le



(Ph: Akil Macao)

**Ahmed Herzenni, président du CCDH, assure également la présidence du Réseau des institutions nationales africaines des droits de l'homme**

leadership des INDH avec les mécanismes régionaux africains des droits de l'homme et leurs différents mandats et modes de mise en application. Il permettra aussi d'échanger

les expériences et les bonnes pratiques sur les activités des mécanismes régionaux africains des droits de l'homme et de faciliter l'interaction avec les institutions de promotion des droits de l'homme.

Le communiqué explique que cet atelier permettra aussi aux participants d'explorer les stratégies pour une plus grande implication et un profond engagement des INDH dans les mécanismes régionaux africains des droits de l'homme.

Des exposés d'experts, des délibérations en plénière et des discussions en groupe marqueront les travaux de cet atelier, qui sera sanctionné par l'adoption d'un plan d'action et des recommandations visant à garantir une plus grande coopération entre les mécanismes régionaux africains des droits de l'homme et les INDH.

Le président du CCDH, M. Ahmed Herzenni, qui participe à cet atelier, assure, depuis le 5 novembre 2009, la présidence du Réseau des institutions nationales africaines des droits de l'homme pour un mandat de deux ans. (MAP).

## ورشة حقوقية إفريقية بدار

يشارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أشغال ورشة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغرب وشمال إفريقيا التي ستعقد بالعاصمة السينغالية على مدى يومين ابتداء من يومه الإثنين حول «الآليات الإفريقية الإقليمية لحقوق الإنسان». وذكر بلاغ للمجلس، أن هذه الورشة التي سيكون المجلس ممثلا فيها برئيسه أحمد حرزني، تهدف إلى تعزيز وتطوير تفاعل المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان مع الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان. وأبرز أن هذا اللقاء سيشكل أيضا مناسبة من أجل انفتاح أكبر لرؤساء ومسؤولي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان ونطاقات اختصاصها وطرق أعمالها، وكذا تبادل التجارب والتحديات وأفضل الممارسات حول أنشطة الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان، فضلا عن تيسير تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معها. يذكر أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يضطلع برئاسة شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان منذ 5 نونبر 2009 لولاية تستمر على مدى سنتين.

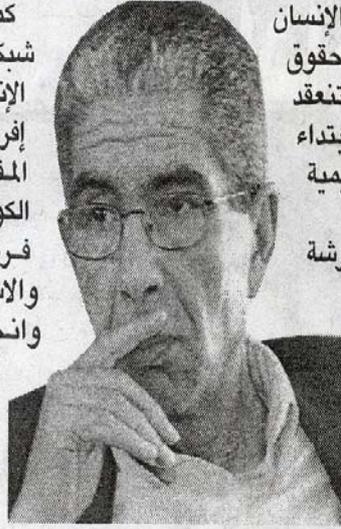
# حرزني يرحل إلى السنغال لمناقشة حقوق الإنسان بإفريقيا

كما ستمثل هذه الورشة، المنظمة من طرف شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بدعم من التحالف من أجل إنشاء محكمة إفريقية فعالة لحقوق الإنسان والشعوب، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وأمانة الكومنولث والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، فرصة للمشاركين لاكتشاف المجالات والاستراتيجيات الممكنة لضمان إشراك أفضل وانخراط فعلي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

وأضاف المصدر ذاته أن برنامج الورشة يتضمن تقديم عروض من لدن خبراء، وتنظيم نقاشات سواء في إطار جلسات عامة أو مجموعات عمل، على أن تتوج

أعمال اللقاء بخطة عمل وتوصيات ترمي إلى إرساء تعاون جيد بين الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

يذكر أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يضطلع برئاسة شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان منذ 5 نونبر 2009 لولاية تستمر على مدى سنتين.



يشارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أشغال ورشة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغرب وشمال إفريقيا التي ستعقد بالعاصمة السنغالية على مدى يومين ابتداء من اليوم حول «الآليات الإفريقية الإقليمية لحقوق الإنسان».

ونذكر بلاغ للمجلس، أمس، أن هذه الورشة

التي سيكون المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ممثلاً فيها برئيسه السيد أحمد حرزني، تهدف إلى تعزيز وتطوير تفاعل المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان مع الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان. وأبرز أن هذا اللقاء سيشكل أيضاً مناسبة من أجل انفتاح أكبر لرؤساء

ومسؤولي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان ونطاقات اختصاصها وطرق إعمالها، وكذا تبادل التجارب والتحديات وأفضل الممارسات حول أنشطة الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان، فضلاً عن تيسير تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معها.

## مجلس حرزني يدعو إلى إعادة النظر في تجريم الفساد والإجهاض

■ الرباط: يونس مسكين ■

التكافل العائلي، «ثم ما معنى المتابعة الجنائية بسبب شيك بدون رصيد؟ بينما لدينا مدونة للتجارة خاصة بهذه الأمور». كما دعا الريسوني، الذي مثل مجلس أحمد حرزني، إلى احترام بعض المبادئ الأولية التي ينص عليها الدستور من قبيل مساواة الجميع أمام القضاء، في إشارة إلى كل من الحصانة والامتياز القضائيين.

من جانبها، كشفت وزارة العدل عن بعض المقتضيات الجديدة التي سيجملها مشروع القانون الجنائي الجديد. حيث إنه سوف يتبنى طريقة الاعتراف المسبق للتخفيف من عقوبة المتهمين، وهي الطريقة المعمول بها في الأنظمة القانونية الأنجلوساكسونية. وهكذا سوف يصبح بإمكان مرتكبي الجرائم الاعتراف بفعاليتهم منذ البداية، والاستفادة من تخفيض لعقوبة الإعدام، حيث ستصبح 30 سنة سجنا فقط، وتخفيض عقوبة المؤبد لتصبح 20 سنة فقط، فيما سيتم تخفيض باقي العقوبات إلى النصف، في حال اعترف بها مرتكبها في بداية التحقيق.

● التفاصيل ص 2

مع ظهور أولى ملامح القانون الجنائي الجديد الذي تعده وزارة العدل، كشفت ندوة نظمها المرصد المغربي للسجون عن مواقف جريئة عبر عنها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلال مناقشته مسودة القانون الجديد بعدما أحالتها عليه الوزارة. وقال عضو المجلس والمحامي، النقيب محمد مصطفى الريسوني، إن المجلس رأى أن على المغرب أن يعيد النظر في عدد من المقتضيات القانونية المعمول بها في قانونه الجنائي، وقال إنه لم يعد هناك من معنى لما ينص عليه القانون الجنائي حول جريمة الفساد، «لأن هناك اليوم نقاشا حول حرية الشخص وتملكه لذاته وأفكاره، وهناك من يرى من منظور حقوقي ضرورة إلغاء عقوبة الفساد، بينما يرى آخرون من منظور إسلامي ضرورة وجودها».

وذهب الريسوني أيضا إلى ضرورة إعادة النظر في التعاطي القانوني مع الإجهاض، والإكراه البدني (السجن) المعمول به في معاقبة مرتكبي إهمال الأسرة، وترك هذا الموضوع لصندوق

الاعتراف بالجرائم سيُعفي من نصف مدة العقوبة في المغرب

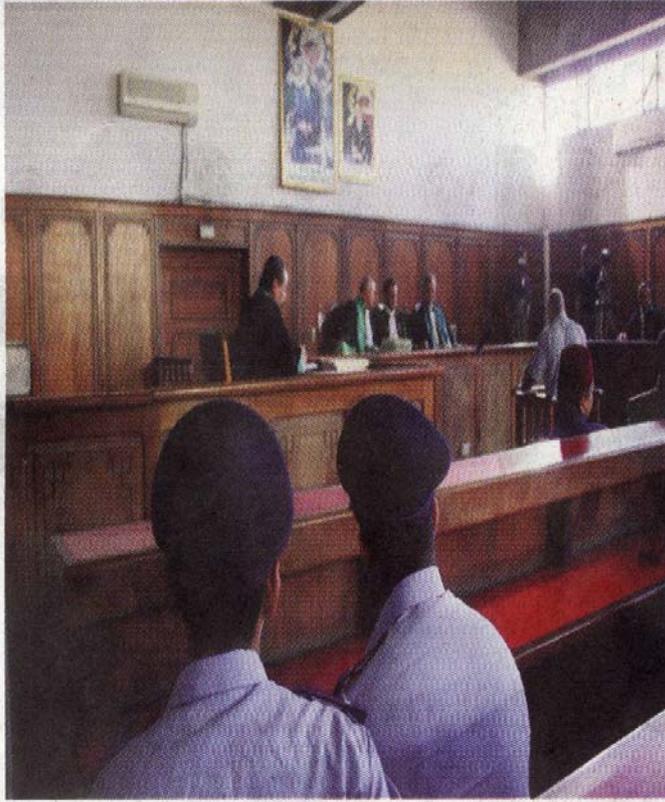
## المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يدعو إلى إعادة النظر في تجريم الفساد والإجهاض

■ الرباط: يوتس مسكين ■

كشفت وزارة العدل عن بعض من المقتضيات الجديدة التي سيحملها مشروع القانون الجنائي الجديد، والذي تتكتم الوزارة عليه رغم انتهائها من صياغته. وأعلن عبد السلام بوهوش، القاضي والمسؤول بمديرية الشؤون الجنائية لوزارة العدل، أن القانون الجديد سوف يتبنى طريقة الاعتراف المسبق للتخفيف من عقوبة المتهمين، وهي الطريقة المعمول بها في الأنظمة القانونية الأنجلوساكسونية. وهكذا سيصبح بإمكان مرتكبي الجرائم الاعتراف بفعلتهم منذ البداية، والاستفادة من تخفيض عقوبة الإعدام، حيث ستصبح 30 سنة سجنًا فقط، وتخفيض عقوبة المؤبد لتصبح 20 سنة فقط، فيما سيتم تخفيض باقي العقوبات إلى النصف، في حال اعترف بها مرتكبها في بداية التحقيق. كما أعلن المسؤول في وزارة العدل تنصيب القانون الجديد على عقوبات جديدة ضد الصحافيين، حيث سيتم تجريم نقل أقوال صدرت من شخص في إطار خاص بدون موافقته، كما سيُجرم نشر صورة التقطت في فضاء خاص دون موافقة صاحبها. كما سيعتمد المغرب، حسب مسودة القانون الجنائي الجديد، نظام العقوبات البديلة، من قبيل الحرمان من بعض الحقوق المدنية والقيام ببعض الأعمال ذات المتفعة العامة، وتقييد استعمال بعض الوثائق من قبيل رخصة السياقة ودفتر الشيكات ورخصة حمل السلاح... وذلك بدلًا من وضع المتهم المدان وراء القضبان. من جانبه، تحدث النقيب محمد مصطفى الريبسوتي باسم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ندوة نظمها المرصد المغربي للسجون، أول أمس، حول مشروع تعديل القانون الجنائي، وقال إن المجلس عندما توصل بالمشروع الذي أعدته وزارة العدل درسه في إطار

بإجراءات حمائية، لأن فقدان الثقة في الشيك يعني فقدان الثقة في الدولة... يجب منع صاحب الشيك بدون رصيد من مغادرة التراب الوطني مثلا إلى أن يضع ضمانة...».

فيما رأى النقيب والحقوقى عبد الرحمان بنعمرو أنه إذا كان الامتياز القضائي سيحذف، فإن فئة واحدة تستحق الاحتفاظ به هي فئة القضاة، نظرا لمسؤوليتهم في حماية الحقوق والحريات، وأضاف بنعمرو، الذي دافع بشدة عن القضاة، أن هؤلاء لم يستفيدوا حتى من الامتياز الذي يتمتعون به في القوانين الحالية، ولم تحترم المساطر القانونية الخاصة بهم، بينما تعززت حصانة أشخاص في مواقع أخرى، مثل المسؤولين الأمنيين والقياد ورؤساء الدوائر وعمداء الأمن وضباط الشرطة القضائية المكلفين بكامل التراب الوطني والولاية والعمال...، وذهب بنعمرو إلى أن الحصانة تسهل في بعض الحالات الإفلات من العقاب، خاصة بالنسبة إلى رجال السلطة.



مجرد هاجس الاكتظاظ داخل السجون، بل يجب أن تكون لنا نظرة اقتصادية واجتماعية لأمر مثل الشيك بدون رصيد الذي نذهب في اتجاه حذف تجريمه، لكن علينا أن نواكب ذلك

إلى أن فكرة العقوبات البديلة أساسية، وستمكّن من عدم وضع العديد من الناس في السجون. فيما نبه المحامي عبد اللطيف الحاتمي إلى أن الدافع لاعتماد العقوبات البديلة، يجب ألا يكون هو

معاينة مرتكبي إهمال الأسرة، وترك هذا الموضوع لصندوق التكافل العائلي، ثم ما معنى المتابعة الجنائية بسبب شيك دون رصيد؟ بينما لدينا مدونة للتجارة خاصة بهذه الأمور، وخلص الريسوني

لجنة من الخبراء خلصت إلى دراسة حول المبادئ الأساسية وأخرى حول العقوبات، تنتظران الموافقة الملكية من أجل نشرهما.

وأوضح الريسوني أن المجلس رأى أن على المغرب أن يعيد النظر في عدد من المقتضيات القانونية المعمول بها في قانونه الجنائي، واحترام بعض المبادئ الأولية التي ينص عليها الدستور من قبيل مساواة الجميع أمام القضاء، في إشارة إلى كل من الحصانة والامتياز القضائيين. وأضاف النقيب الريسوني أنه لم يعد هناك من معنى لما ينص عليه القانون الجنائي حول جريمة الفساد، لأن هناك اليوم نقاشا حول حرية الشخص وتملكه لذاته وأفكاره، وهناك من يرى من منظور حقوقي ضرورة إلغاء عقوبة الفساد، بينما يرى آخرون من منظور إسلامي ضرورة وجودها.

وذهب الريسوني أيضا إلى ضرورة إعادة النظر في التعاطي القانوني مع الإجهاض، والإكراه البدني (السجن) المعمول به في



## الحاتمي: كلنا فاسدون وكلنا أبناء زنا المحارم

فاجأ عبد اللطيف الحاتمي، المحامي ورئيس الجمعية المغربية للدفاع عن القضاء، الجميع وهو يلقي حجارة ثقيلة في برك فكرية وثقافية اعتادت الركود. وقال إن «الفساد أصلا غير مجرم في المغرب، بل المجرم هو الزنا... أما الفساد فجميعنا فاسدون... من منا لا يتوفر على شحنة زائدة يحتاج إلى تفريغها، فالفساد واقعة لازمة غير متعدية مثلها مثل شرب الخمر». وذهب الحاتمي إلى أن الزنا نفسه كان لدى الشعوب القديمة مختلفا عما نعتقده اليوم، «وكان فيه زنا المكارم، أي عندما يأتي ضيف إلى البيت يُكرمونه به، وإذا رفضه فإن ذلك كان يعتبر سبة في حقهم...». واستغرب الحاتمي كيف نتعجب اليوم ونشتمن من زنا المحارم، «علما بأننا جميعا أبناء زنا المحارم»، موضحا عبارته الصادمة هذه بـ«كوننا جميعا من أبناء آدم وحواء».

● التفاصيل ص 2

## الحاتمي: كلنا فاسدون وكلنا أبناء زنا المحارم

آخرين إلا إيقاف الحروب». أما عن الخمر، فتساءل المحامي الحاتمي: «لم يحن الوقت بعد لتعديل النظر تجاه الخمر؟ فنحن شعب يستهلك 130 مليون لتر من الخمر في السنة، منها 90 مليون بيوة... علينا أن نغير نظرتنا تجاه الخمر خاصة أن بعض مدننا أصبحت تخصص له يوما للاحتفاء به ويندوقونه فيها كما يندوقه الفرنسيون».

ووصف الحاتمي التعاطي القانوني مع الخمر في المغرب بـ«التفاهة»، داعيا إلى وضع حد لها. كما دعا إلى تحديد موقف المغرب من ظاهرة المثلية الجنسية، بعدما أصبحت له جمعية تدعى «كيف كيف» تصدر عنها جريدة بيع من عددها الأول 200 نسخة، كما تساءل الحاتمي عن الكيفية التي سيتعامل بها المغرب مع ظاهرة الإفطار العلني في رمضان، «هل سنحترم الحرية أم سنعتبره استفزازا لشاعر الأغلبية؟».

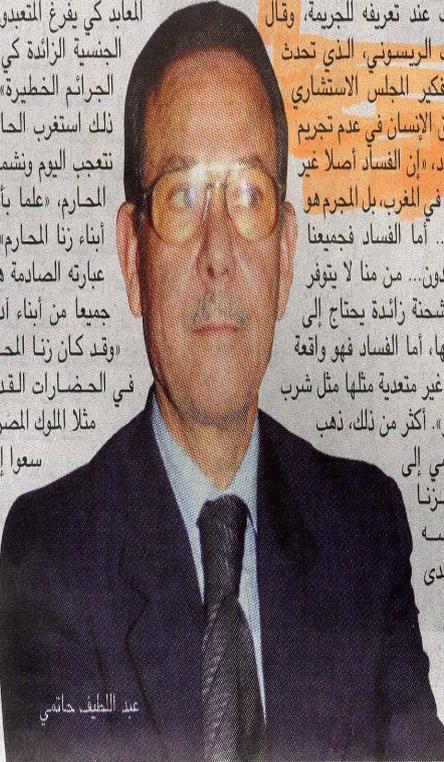
أمثلة المحامي الشهير تناسلت، وقال إن جريمة القتل لم يكن معاقبا عليها في الماضي، خاصة عندما يرتكبها الأب في حق أبنائه، لكونهم ملكا له، خاصة إذا كانوا معاقين، «كما كان قتل الآباء مباحا عندما يشيخون ويصبحون عبئا على المجتمع».

الشعوب القديمة مختلفا عما نعتقد اليوم، «وكان فيه زنا المكارم، أي عندما يأتي ضيف إلى البيت يُكرمونه به، وإذا رفضه فإن ذلك كان يعتبر سبة في حقهم... ثم هناك زنا العبادة، حيث كانت تجلب النساء إلى المعابد كي يفرغ المتعبون الشحنة الجنسية الزائدة كي لا ترتكب الجرائم الخطيرة». أكثر من ذلك استفرب الحاتمي كيف تتعجب اليوم وبشمن من زنا المحارم، «علما بأننا جميعا أبناء زنا المحارم»، موضحا عبارته الصادمة هذه بكوننا جميعا من أبناء آدم وحواء، «وقد كان زنا المحارم مباحا في الحضارات القديمة، منها مثلا الملوك المصريون الذين سعوا إلى الحفاظ على صفاء دمائهم، ولم يقع التلاقح عبر الزواج من

المنحرف الذي ارتكب الجريمة خدمة الوقوف على ما هو جائز وما هو محظور، وبالتالي يزيد من تلاحم المجتمع»، يقول الحاتمي الأفكار الصادمة لرئيس الجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء لم تتوقف عند تعريفه للجريمة، وقال للنقيب الريسوني، الذي تحدث عن تفكير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في عدم تجريم الفساد، «إن الفساد أصلا غير مجرم في المغرب، بل المجرم هو الزنا... أما الفساد فجميعنا فاسدون... من منا لا يتوفر على شحنة زائدة يحتاج إلى تفريغها، أما الفساد فهو واقعة لازمة غير متعدية مثلها مثل شرب الخمر». أكثر من ذلك، نهب الحاتمي إلى أن الزنا نفسه كان لدى

«كلنا مجرمون»، لأننا جميعا نرتكب جرائم لكنها تبقى في الخفاء.. وفي بعض الأحيان فقط تخرج تلك الجرائم إلى العلن...»، الحديث هنا ليس لأحد دعاة الفوضوية السياسية أو العبثية الفنية، بل لأستاذ محام اسمه عبد اللطيف الحاتمي، اعتاده الجميع مدافعا عن استقلال القضاء ونزاهته. لكنه في إحدى الندوات القانونية التي انعقدت في الرباط، أول أمس، اختار أن «يدافع عن الشيطان»، ويلقي حجارة ثقيلة في برك فكرية وثقافية اعتادت الركون.

كانت المراسلة التي توصل بها الحاتمي من زميله رئيس الرصد المغربي للسجون، النقيب عبد الرحيم الجامعي، تدعوه إلى المساهمة في الندوة في موضوع «القانون الجنائي المغربي والتعاطي مع الجريمة»، وعندما أتى إلى الموعد وجد أن الموضوع المسجل في البرنامج قبالة اسمه هو «القانون الجنائي المغربي والتعاطي مع العقوبة»، فجمع بين هذا وذاك وراح يفاغجى زملاءه بأسئلة وأمثلة وتساؤلات فلسفية أزجعت عقولهم القانونية. بعض العلماء يقولون إن الجريمة قد تكون نافعة في بعض الحالات، لأنها تضع الحدود بين الأفعال المباحة والأفعال المنوعة، وتصبح الحاكم مدرسة للتربية، ويقدم



عبد اللطيف الحاتمي

## افتتاحية

### أخبار سارة

■ أخبار اليوم ■

هناك أخبار سارة قادمة من وزارة العدل إلى جانب الأخبار الحزينة التي عرفت بها هذه الوزارة منذ عقود، وأخرها توقيف قاض نزيه وسط حديث متصاعد عن إصلاح عدالة داء العطب فيها قديم. مشروع القانون الجنائي الجديد، الذي تهيئه وزارة الناصري، يحمل أفكارا «تقدمية» في سياق مغربي كانت فيه المرجعية القانونية دائما محافظة ومتحجرة ومتاخرة ومسكونة باعتبارات الأمن وليس تطور المجتمع والثقافة والاقتصاد في المغرب.. دع عنك مواكبة أحوال العصر والعالم من حولنا.

هناك عدة أفكار مهمة في المشروع الجديد حول العقوبات البديلة عن السجن والحبس والغرامة، وهي منهجية فعالة لدائسنة» نظام العقوبات وجعله -أي هذا النظام- يتطور مع واقع الجريمة في المغرب ومع الفكر القانوني ونظام العقوبات الحديث، وطبعا من أجل التخفيف من الاكتظاظ المريع في سجون المملكة التي تذكر المغاربة اليوم بسجون القرون الوسطى، حيث امتهان كرامة السجين والعبث بادميته والانتقام منه عوض تأهيله للاندماج في المجتمع.

هناك كذلك في مشروع القانون الجنائي الجديد اتجاه نحو الاستفادة من النظام الجنائي الأنجلوسكسوني، وهو من أفضل الأنظمة حول العالم، حيث اقتبست منه وزارة العدل فكرة التفاوض مع المتهم من أجل الاعتراف بالجرم في بداية التحقيق، والاستفادة من هذا الاعتراف عن طريق تخفيض العقوبة، وفي بعض الأحيان إلى النصف، وهي طريقة ذكية وسريعة وفعالة من أجل فك رموز بعض الجرائم، واختصار الوقت والجهد وتقليل احتمالات الخطأ، وضمان محاكمة عادلة في الجرائم الكبرى.

أما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وعلى لسان أحد أعضائه (النقيب محمد مصطفى الريسوني) فقد فجر قنبلة من العيار الثقيل في اليوم الدراسي حول القانون الجنائي الجديد، نهاية الأسبوع الماضي، عندما دعا المغاربة والحقوقيين والسياسيين ورجال ونساء القضاء إلى معاودة التفكير في بعض الجرائم، ومنها جريمتا الفساد والإجهاض، وما إذا كانت نفس النظرة مازالت لدى المجتمع حيالهما منذ الاستقلال وإلى اليوم، وما إذا كان الوعي الحقوقي والمجتمعي قد تغير أم لا إزاء هاتين الجريمتين، وقال: «هناك اليوم نقاش حول جريمة الفساد، وهناك نقاش حول حرية الأشخاص وتملكهم لذواتهم وأفكارهم، وهناك من يرى من منظور حقوقي ضرورة إلغاء عقوبة الفساد، ويرى آخرون، من منظور ديني صرف، ضرورة الاحتفاظ بها، لهذا لا بد من نقاش حر ومفتوح حول الموضوع».

إن القانون الجنائي نص تتقاطع عنده السياسة والدين والثقافة وأعراف المجتمع وأحوال البلد ومستوى تطور الاقتصاد ومفهوم العقوبة، ومعنى الرجز، وعلاقة المواطن بالدولة، وغيرها من المفاهيم وموازين القوى، وعموما فإن القانون الجنائي جزء من منظور المجتمع لذاته، ولهذا لا بد من نقاش عميق ومتواصل وحر حول بنوده وتطبيقاتها وتأويلاتها ومفعولها في النص وفي الواقع، فلا يعقل أن يوضع قانون بهذه الأهمية والخطورة والحساسية في أيدي موظفي الدولة، كيفما كانت خبرتهم ونواباهم وتجربتهم... للأسف الشديد لا يوجد لدينا برلمان يعول عليه في ورش مفتوح مثل هذا، لكن من حسن الحظ أن هناك اليوم مجتمعا مدنيا حيويا وراخرا برصيد حقوقي وفكري وسياسي يمكن أن يساعد في بلورة قانون جنائي عصري يطل على المستقبل والحدثة وحقوق الإنسان والمواطنة ولا يلتفت فقط إلى الماضي.

## الرباط في 26 شتنبر 2010 المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يشارك في ورشة إقليمية إفريقية حول "الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان"

27-28 شتنبر 2010 دكار-السينغال

سيشارك رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، السيد أحمد حرزني، في أشغال ورشة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعرب وشمال إفريقيا التي سنعقد بالعاصمة السينغالية دكار يومي 27 و28 شتنبر 2010 حول "الآليات الإفريقية الإقليمية لحقوق الإنسان". وتهدف هذه الورشة، المنظمة من طرف شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بدعم من التحالف من أجل إنشاء محكمة إفريقية فعالة لحقوق الإنسان والشعوب، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وأمانة الكومنولث والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، إلى تعزيز وتطوير تفاعل المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان مع الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان. وسيشكل هذا اللقاء أيضا مناسبة من أجل انفتاح أكبر لرؤساء ومسؤولي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان ونطاقات اختصاصها وطرق أعمالها، وكذا تبادل التجارب والتحديات والممارسات الفضلى حول أنشطة الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان، فضلا عن تيسير تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معها. كما سيمثل اللقاء فرصة للمشاركين لاكتشاف المجالات والاستراتيجيات الممكنة لضمان أفضل إشراك وانخراط فعلي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان. ويضم برنامج الورشة تقديم عروض من لدن خبراء، وتنظيم نقاشات سواء في إطار جلسات عامة أو مجموعات عمل، على أن تتوج أعمال اللقاء بخطة عمل وتوصيات ترمي إلى تحقيق أفضل تعاون بين الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. يذكر أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يضطلع برئاسة شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان منذ 5 نونبر 2009 لولاية تستمر سنتين. تذكير: النشاط: ورشة إقليمية إفريقية حول "الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان" التاريخ والتوقيت: 27 و 28 شتنبر 2010 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا المكان: فندق سافانا، دكار، السينغال

## المغرب/ اليونسكو/ تعليم/ ندوة : السيدة العبيدة: المؤسسات التعليمية تضطلع بدور أساسي في غرس قيم السلام وحقوق الإنسان

الرباط/21 9/ ومع/ أكدت كاتبة الدولة المكلفة بقطاع التعليم المدرسي السيدة لطيفة العبيدة , اليوم الثلاثاء بالرباط , أن المؤسسات التعليمية تضطلع بدور أساسي في غرس قيم السلام والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان, لمسيرة آلية التغيير المتواترة التي أتت بها الطفرة الحقوقية في المغرب.

ووقفت السيدة العبيدة في كلمة تليت عنها بالنيابة خلال ندوة وطنية حول "دور المناهج التربوية في تعزيز ثقافة السلام" عند أهم المكتسبات التي حققها المغرب في مجال المناهج والحياة المدرسية, والتي تتمثل , بالخصوص , في إدراج مستجدات مدونة الأسرة, وتضمين الكتب المدرسية مقتطفات من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن المواثيق الدولية.

وأضافت أن تنقية الكتب المدرسية من كافة المواضيع والعبارات والإيحاءات المناهية لقيم السلام, جاءت مراعاة للتنوع الثقافي في اختيار الصور والرسومات ولتعزيز مفاهيم التضامن الوطني والدولي في المجالين البيئي والاجتماعي.

وذكرت , بالمناسبة , بأن المغرب اتخذ العديد من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لإدماج ثقافة السلام , مفهومها وأسلوبها , في حياة المواطن المغربي.

من جانبها, أبرزت الأمانة العامة للجنة الوطنية المغربية للتربية والعلوم والثقافة بمنظمة اليونسكو السيدة ثريا مجدولين , خلال ترؤسها للجلسة الافتتاحية لهذه الندوة , أن إصلاح المناهج التربوية بالمغرب يتماشى مع الدينامية التي تعرفها المملكة في جميع المجالات ويواكب انفتاحها على الشعوب والحضارات.

وأوضحت السيدة مجدولين أن المغرب انكب على وضع مناهج تربوية تروم تكوين مواطن يؤمن بقيم الحوار وثقافة السلام, كما عمل على استقطاب كافة الفاعلين لبلورة خطة متكاملة تحمل ملامح التجانس وتستوعب التنوع والاختلاف الذي يميز المجتمع المغربي.

وتابعت أن مشاطرة المغرب للأمم المتحدة في تخليد اليوم العالمي للسلام تتمثل في انخراط المغاربة قاطبة , ملكا وحكومة وشعبا , في سياق مبادرات كل القوى الحية المحبة للسلام والداعية إلى حل النزاعات بالطرق السلمية والدبلوماسية **وشدد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني , من جانبه , على الأولوية التي يوليها المجلس لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المناهج والبرامج التعليمية, مضيفا أنه تم وضع مخطط يروم , بالأساس , النهوض بهذه الثقافة في منظومة التربية والتكوين.**

وفي مداخلة بعنوان "أفاق العمل في نهاية العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم بالنظر إلى السياق العالمي الحالي" , قالت السفيرة المندوبة الدائمة للمغرب لدى منظمة اليونسكو السيدة عزيزة بناني, إن المملكة جعلت دوما من السعي إلى السلم هدفا حقيقيا, وهو ما تعكسه بجلاء استجابتها الفورية لنداء الأمم المتحدة للتعبة في إطار السنة الدولية للثقافة السلام.

بدوره, أشاد مدير مكتب اليونسكو بالرباط السيد فليب كيو بالجهود الحثيثة التي بذلتها المملكة المغربية في مجال تكوين المواطنين وتحسيسهم بقيم السلام, موضحا أن هذه الجهود تتجسد , بالخصوص , في المخطط الاستعجالي لإصلاح المنظومة التربوية الرامي , أساسا , إلى ترسيخ قيم المواطنة في التربية الوطنية.

وأبرز السيد كيو الأهمية البالغة التي يوليها المغرب لثقافة السلام, وذلك من خلال اعتماد تدابير مكافحة العنف وإرساء حكامه جيدة في مجال حقوق الإنسان والمواطنة, مشيرا إلى أن المملكة تعكف حاليا , داخل منظمة اليونسكو , على بلورة برنامج عمل متعدد الاختصاصات والقطاعات من أجل نشر ثقافة السلام.

وتتضمن الندوة التي تنظمها اللجنة الوطنية المغربية للتربية والعلوم والثقافة باليونسكو, مناقشة عدة محاور تهم على الخصوص "ثقافة السلام في السياسات التعليمية", و"دور المدرسة في إرساء ثقافة السلام".

وتندرج هذه الندوة الوطنية في إطار تفعيل توصية هيئة الأمم المتحدة التي صادقت عليها المملكة المغربية والقاضية بإعلان 21 شتنبر من كل سنة يوماً دولياً للسلام.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme